

المقدمة

إن الدراسات الاجتماعية والفكرية لكل ما هو ديني تمثل حلقة من حلقات البحث العلمي بمعناه الواسع ، وهي بالتالي تنجز في فضاء معرفي يملئ جملة من التصورات العامة ، وما من شك في أن التاريخ الحديث قد شهد أكثر من مدرسة نظرية حاولت كل منها أن تفهم الدين انطلاقاً من سياقاتها وأدواتها المنهجية أولاً ، وانطلاقاً من خصوصيات الظاهرة الدينية في فترة تاريخية محددة ثانياً ، ولعل من أكثر الظواهر التي شغلت الحقل المعرفي ما عرف بـ (ظاهرة الإسلام السياسي) سواء في حقل الفكر السياسي أم علم الاجتماع حتى يمكن القول بأنها تجاوزت مجالها الديني ، فارتبط اسم الإسلام بكثير من الأحداث المهمة والمؤثرة التي شددت انتباه المحللين والباحثين خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة ، وفي الوقت الذي أصبح فيه العالم الإسلامي يمثل بؤرة الثورات والدعوة للإصلاح والتغيير زاد الاهتمام في دور الحركات الإسلامية وموقع الإسلاميين لتحديد مستقبل الدول (تونس ، مصر ، اليمن ، ليبيا ، سوريا)

أهمية البحث : يعد هذا البحث قراءة لدور الحركة الإسلامية معبر عنها بحزب النهضة في الثورة التونسية التي كثر الجدل بشأنها ، إذ شكلت تونس احد أهم المنعطفات في تاريخ العالم العربي عندما انطلقت منها الشرارة التي أذنت لظهور الثورات العربية ، ومنها تظهر أهمية الكتابة في واحدة من الحركات الإسلامية التي تثير مخاوف من تحول تونس الى دولة دينية ، كما تتبع أهمية البحث من أن الكتابة في موضوع يعنى بالحركات الإسلامية والتأثير المتبادل في مشاريعها والنجاح والفشل الذي يلقي ظلاله على بعضها البعض ، مما يمكن الباحث من رصد التحولات في المشاريع السياسية لهذه الحركات وقراءة آفاقها المستقبلية .

اشكالية البحث : ثمة تركيز، مبرر أحياناً وغير بريء في معظم الأحيان، على موقع الإسلاميين في الثورة التونسية ، وثمة أسئلة لا يتوقف طرحها، وخاصة من الإعلام، ومراكز الدراسات واتخاذ القرار في الغرب، عن دور الإسلاميين في الثورة ووزنهم وتأثيرهم والدور المتوقع لهم، في مرحلة ما بعد الثورة، وما إذا كانت تونس بصدد إعادة إنتاج، ولو جزئياً، تجربة الإسلام التركي أو الثورة الإسلامية في جمهورية إيران ، فضلاً عن القلق الذي تشعر به الأحزاب العلمانية التونسية من عودة الحركة التي يعبر

عنها بحزب النهضة ، إذ ترى هذه الأحزاب أن دخول الحزب ومشاركته في الحياة السياسية يشكل خطرا على الأهداف التي تحاول الثورة انجازها ، ولا يتوانى البعض من القول إن دكتاتورية الحزب الدستوري الحاكم ربما تستبدل بدكتاتورية الأحزاب الدينية ، فهل يوصف ظهور الحركات الدينية السياسية بأنه نتيجة لأوضاع اجتماعية سابقة له تستدعي التغيير وتمهد لها ؟ ام هي عائق للتغيير ؟ ام هي قوة تغيير في حد ذاتها ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث لبرهنة فرضية مفادها ، إن النجاح أو الإخفاق الذي حققته الحركات الاسلامية من المسائل التي لا يمكن الجزم بها ، فان تلاحم مجموعة من الظروف التي أحاطت بالدول بعد الثورات كان لها الإسهام الفاعل في فوز الحركات الاسلامية ، وان المستقبل هو الكفيل بتقييم نجاح أو فشل هذه الحركات ، والأمر منوط بالحركات الاسلامية أما لإثبات نفسها بأنها صاحبة المشروع التغييرى ام العكس .

منهجية البحث : للإحاطة بالموضوع وبحثه بطريقة علمية فقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى مبحثين وخاتمة ، ففي المبحث الأول وتحت عنوان نشأة الحركة وتطورها حاول الباحث أن يوضح الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي كان لها القدر المعلى في نشأة الحركة وتطورها ، فضلا عن بيان الرؤى الفكرية والعقدية للحركة ، وموقف الحكومات التونسية من الحركة وقادتها . أما المبحث الثاني فقد تم تكريسه لبيان دور الحركة في الثورة التونسية ودلالات هذا الدور ، وموقف الحركة سياسيا وفكريا بعد الثورة ، وعلاقتها بالأحزاب السياسية الأخرى ، وموقف هذه الأحزاب من الحركة ورجالاتها ، فضلا عن مستقبل حزب النهضة الذي يمثل الحركة والتحديات التي سيواجهها والسيناريوهات المحتملة للمستقبل السياسي التونسي .

ومن الله العون والتوفيق

المبحث الأول

نشأة الحركة والمنهج الفكري

هناك اتفاق بين الدارسين للظاهرة الدينية تكاد تجمع بمشتركات في نشأة الحركات الدينية ، وينطبق ذلك على الحركات الاسلامية ، إذ يوضح عالم الاجتماع أنتوني غاندر في كتابه علم الاجتماع بان هذه الحركات (الدينية) تتسم بتشابه الظروف وتسم عوامل بعينها في نشأتها (١) ، فعملية النشأة كانت ولا تزال تظهر كردة فعل لازمة حادة وعامة على المستوى الاجتماعي ، صحيح انه قد تختلف طبيعة الأزمة هذه من مرحلة تاريخية لأخرى ، وقد تأخذ أشكالاً مختلفة ، إلا أن وجود أزمة حادة وعامة من نوع معين كان الشرط الضروري اللازم لظهور واندفاع الحركات الدينية ذات الطابع التغييرى ، إذ أن الأزمات تدفع الشعوب دائماً الى البحث عن مقوماتها الأصلية لتركن إليها في أوقات المحن وتستلهم منها سبيلاً للخروج من مأزقها التاريخية ، عندما يتعرض كيانها للخطر نتيجة تحديات داخلية كعوامل التفكك والاضمحلال الحضارى ، أو تحديات خارجية من غزو أو هيمنة أجنبية ، والذي يصح على اغلب الحركات الاسلامية التي نشأة في العالم العربى ، بوصفها وليدة أزمة سواء مع الأنظمة السياسية ام مع الاحتلال والهيمنة الأجنبية .(٢)

—

(١) أنتوني غاندر ، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ ، ط٤ ، بيروت ، المؤسسة العربية للترجمة ٢٠٠٥ ص ٥٩٤-٥٩٦

(٢) رؤوف عباس ، الجذور التاريخية للحركة الاسلامية - الأبعاد الحركية والنضالية - مجلة المنار العدد ١٨ حزيران ١٩٨٦ ص ٢٤

المطلب الأول

نشأة الحركة

(برنامج التحديث التونسي والفعل الإسلامي المضاد)

إن الإقرار بالأزمة كأحد عوامل نشأة الحركات الدينية - كما سبق ذكره - تتحدد في المجتمع التونسي بالمعطيات التاريخية وعلاقة السياسي بالديني ، والصراع التاريخي بين المؤسسة السياسية في تونس معبراً عنها في المنهج التحديثي للرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة ، والمؤسسة الدينية المعبر عنها بجامع الزيتونة ، إذ كان لها القدح المعلى في ظهور ونشوء الحركات الإسلامية في تونس، فقد امتلكت المؤسسة السياسية قدرة على التعبئة - خاصة مع أواخر الخمسينات وبداية الستينات - وجسدت خطاباً سياسياً علمانياً ، عندما قام بورقيبة بإصلاح جذري يتمثل في تقليص مكانة الإسلام، وتهميش دوره، وذلك بفعل الفهم الرسمي للإسلام والنظر إليه على أنه عقبة في طريق أي تحرر وأي دخول إلى العالم الحديث.(١) ، وامتلكت الزيتونة زخماً عقائدياً وتراثياً وقيماً ، فكان صراعاً تاريخياً حضارياً ، حاول كل طرف أن يثبت ذاته ومنهجه .

قدم الحبيب بورقيبة على اتخاذ قرارات غاية في الأهمية، اتسمت من حيث مضمونها الإيديولوجي، وبعدها الحضاري المدني بـ (الثورية) في إطار صراعه مع المؤسسة الدينية التقليدية، فقام بإصدار قراره ٣١ أيار ١٩٥٦ و ١٨ تموز ١٩٥٧ القاضي بتصفية الأحباس (هو مصطلح إسلامي، لغوياً يعني الحبس أو المنع، واصطلاحاً هو حبس العين عن تملكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على مصرف مباح ، وكانت تشكل المصدر الرئيس لتمويل جامع الزيتونة وهيئاته والدارسين فيه)،. وبذلك

(١) - صلاح الدين الجورشي - وآخرون ، المقدمات النظرية للإسلاميين التقدميين. دار البراق للنشر - تونس - الطبعة الأولى - ١٩٨٩ (ص ٥-٦)

(إن الخطاب السياسي البورقيبي، يشكك أيضاً في نزوة حيويته ونشاطه، في جدوى الفروض الدينية. فقام بحملة دعائية ضد صيام رمضان، وظهر وهو يحتسي كوباً من عصير الفواكه أمام الناس في شهر رمضان عام ١٩٦٠ ميراً ذلك بأن الصوم يشكل عائقاً أمام الإنتاج، ودعا العمال إلى الإفطار، وانتقد ظاهرة عيد الأضحى والحج وشكك في قيمتها، لما يسببانه من خسائر كبيرة في العملة الصعبة وفي قطاع المواشي كل سنة، لا تقدر البلاد على تحمله، وقرر تثبيت تقويم الأشهر القمرية علمياً، والكف عن إتباع الأمر للرؤية البشرية للهلال. ومنع تعدد الزوجات) للمزيد ينظر :

عبد اللطيف الهرماسي، الحركة الإسلامية في تونس ، المغرب ، بيرم للنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ص ٣٤

كذلك : هشام جعيط ، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٨٤ ص ٨٧

أسهم بورقيبة إسهاماً جذرياً في تفكيك البنية التحتية الاقتصادية للمؤسسة الإسلامية، واتخذ بورقيبة في المدة الفاصلة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨ قرارات في المجالات القضائية، فقام بإصدار مجلة (الأحوال الشخصية) للمرأة التونسية، التي حددت الزواج بامرأة واحدة، ومنعت تعدد الزوجات، وحددت أيضاً سن الزواج للمرأة بـ (١٧) سنة والمهر بدينار واحد، ونصت على أن الطلاق لا يتم إلا أمام المحاكم، وأبطلت الطلاق من طرف الزوج، وتسامحت مع زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم. (١)

إن المجتمع التونسي الذي عاش إرهاصات مرحلة ما بعد الاستقلال، دخل في أزمة بنيوية عميقة في نهاية الستينات، هي أزمة اجتماعية وعقائدية شاملة للمدينة والريف معاً، وطرحت في الوقت عينه قضيتين رئيسيتين :- (٢)

١ - الصراع بين الخيار التغريبي الذي تبنى الفرانكفونية وشعار اللحاق بالغرب الرأسمالي بوصف أن كل ما هو مستورد من الغرب يمثل الرقي والتطور والمدنية، وبين الموروث الثقافي العربي الإسلامي، الذي قوامه النزعة السلفية المحافظة والعودة إلى التراث، وأمام تعمق التبعية الثقافية للغرب الرأسمالي، طرحت معضلة الهوية الثقافية القومية للمجتمع وللشباب.

٢ - احتدام التناقضات والتفاوت على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، وتنامي عملية الاستقطاب للشباب في حركة الصراع الطبقي، وفيما وجد قسم من الشباب ضالته في الاتجاه الماركسي اللينيني المتمركز أساساً بالجامعة، إيماناً منه بأن الماركسية تمتلك الأجوبة الكافية لهاتين القضيتين، تلمست فصائل أخرى من الشباب طريق العودة إلى الإسلام في مفهومه الكلي والشمولي.

هذه التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي هزت النسيج التقليدي للمدينة والريف على حد سواء، وإقرار سياسة علمانية في التعليم مع مجانيته في المدارس العصرية، كانت كلها عوامل خصبة لنشوء معارضة دينية، حادة على مقاس التغييرات الجذرية والسريعة التي شهدتها المجتمع، لذا جاء رد الفعل الأول عنيفاً في شكل هبة واسعة ودامية قادها رجال الدين في مدينة القيروان (الانتفاضة الشعبية في ١٧ كانون

^١ (توفيق المدني ، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها ، دمشق ، اتحاد الكتاب العرب ٢٠٠١ ص ٣٣٦

^٢ (يحي أبو زكريا ، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبى الى الغنوشي ، الجزائر، دار بن باديس ١٩٨٧

الثاني ١٩٦١) معقل الإسلام في المغرب العربي، وكانت النهاية المأساوية لانتفاضة القيروان في سنة ١٩٦١ واعتقال كل من شارك فيها بمنزلة إسدال الستار على المعارضة الدينية للخط التحديثي (١)

إلا إن الخطاب السياسي للدولة التونسية رغم علمانيته، لم يؤد إلى قطيعة فكرية ومرجعية مع العقيدة الإسلامية، لأن ما قام به بورقيبة هو ضرب المؤسسة الدينية التقليدية بغية تحجيمها، وجعلها مؤسسة دينية مجردة من أي سلطة، وتابعة مباشرة للنظام السياسي القائم، في سبيل تأسيس هيمنة الحزب الدستوري المتمسكة بالعصرانية، وهكذا أدمجت النخب المثقفة الدينية الزيتونية في دواليب المؤسسات الاجتماعية والثقافية للدولة التونسية الحديثة، ولم تعد وحدها الناطقة باسم الدين أو الممثلة لسلطته في جسم المجتمع، غير أن ما ترشح من البرنامج التحديثي لبورقيبة أسهم مع بداية السبعينات في تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية أسهمت في إحياء الاتجاه الديني المناهض كان أهمها: - (٢)

١- ازدياد علاقات التبعية المالية والتجارية والصناعية للسوق الرأسمالية العالمية، والاحتكارات العالمية. وتدعمت أسس الرأسمالية التابعة، في نمط الاستهلاك والعيش، وفي تهافت الطلب على السلع الرأسمالية، وفي انتشار ظواهر الأنانية والرياح السريع .

٢- استغلال الفرص واللصوصية، مما أدى إلى انحطاط القيم الأخلاقية الموروثة من المجتمع القديم.

٣- تدمير الزراعة في الريف بعد إخفاق عصرنتها، وتنامي الثروات الفاحشة بسرعة مذهلة عند بعض الفئات الاجتماعية، وتزايد الفقر والعوز الاقتصادي لدى قطاعات شعبية واسعة، وتفاقم تعقيدات الحياة المدنية، وهجرة أبناء الريف إلى المدينة مشكلين بذلك أحزمة الفقر.

عملت هذه النتائج على دفع عملية نشوء الحركة الإسلامية في تونس، التي تشكلت تحديداً في العام ١٩٧٠، تاريخ تأسيس مجلة (المعرفة) الإسلامية الشهرية، التي تحلقت

^(١) المصدر نفسه ، ٩٢

^(٢) توفيق المديني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٥

حولها أبرز العناصر الإسلامية (راشد الغنوشي ، وعبد الفتاح مورو) (١) ، وكانت المنبر الفعلي للحركة الإسلامية في تونس ، إذ كثف راشد الغنوشي من كتابة المقالات التي تتناول الحضارة الغربية وإفرازاتها المادية وانعكاساتها الخطيرة على مجمل الأوضاع في البلاد الإسلامية. (٢)

بذرت النواة الأولى للحركة في جامع سيدي يوسف في العاصمة التونسية ، وبدأت الفكرة الإسلامية تسطع وتخرج من دائرة المسجد إلى دائرة الجامعة ، وقد عمل راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو على إقناع أكبر عدد ممكن من النخب المثقفة في المساجد والمعاهد التعليمية بأن الإسلام هو البديل الحضاري الحي ، وشرع راشد الغنوشي في كتابة مقالات في جريدة الصباح اليومية والتي أتاحت له نقل أفكاره إلى أكبر شريحة ممكنة من المثقفين ، وأصدرت الحركة لتأكيد مقاصدها الشرعية والسياسية مجلة (المجتمع) في أواخر ١٩٧٩ ، ومجلة (الحبيب) بداية من تموز ١٩٨٠ ، اللتين عكستا الخط السياسي للحركة الإسلامية ، حددت الصراع الاجتماعي إيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، إذ يكون الشكل السياسي - الديني، هو الشكل الرئيسي الذي تجري

(١) مؤسس حركة الاتجاه الإسلامي.. ولد في مدينة الحامة بولاية قابس بالجنوب الشرقي لتونس سنة ١٩٣٩م ، ودرس في دمشق.. أتم دراسته العليا في الفلسفة والتربية في فرنسا، اعتقل مرات كثيرة في أواخر السبعينات وحوكم في صيف ١٩٨١م وحكم عليه بعشر سنوات سجنًا، ثم أطلق سراحه سنة ١٩٨٤م ثم اعتقل في ٩ مارس ١٩٨٧م وعندما أفرج عنه خرج من البلاد وعاد بعد الثورة التونسية وفرار بن علي. ويشغل حالياً منصب نائب لرئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، فاز مع الرئيس التونسي المنصف المرزوقي بجائزة شانام هاوس الملكية البريطانية لحرية الفكر والتعبير في ٢٠١٢

عبد الفتاح مورو : ولد في عام ١٩٤٨ في تونس، وهو محام وسياسي في التيار الإسلامي التونسي وأحد القادة التاريخيين لحركة النهضة. درس في المدرسة الصادقية. ثم ذهب إلى كلية الحقوق في جامعة تونس، وتخرج في عام 1970 ، و تحصل على شهادة في القانون وأخرى في العلوم الإسلامية. عمل قاضياً حتى عام ١٩٧٧، ثم أصبح محامياً. في ٣٠ يناير ٢٠١١، بعد عودة راشد الغنوشي من المنفى، قال مورو أنه سوف = = يشارك مرة أخرى في النشاط السياسي. شارك مورو في انتخابات المجلس التأسيسي في قائمة مستقلة وذلك مع مجموعة من المستقلين تحت اسم التحالف الديمقراطي المستقل لكنه لم يفز ، بعد الانتخابات تم ترشيحه لمنصب مستشار في حكومة حمادي الجبالي لكن لم يتم تعيينه. عاد إلى حركة النهضة بعد مؤتمرها في سنة ٢٠١٢ وتم انتخابه في مجلس شورى الحركة ونائب لرئيسها راشد الغنوشي : للمزيد ينظر : توفيق المدني ، مصدر سبق ذكره ، ص

٣٣١

(٢) - فائزة سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس - الجزائر . (بدون ذكر دار النشر) ١٩٨٦، (ص ٢٢٢)

فيه حركة الصراع الاجتماعي باعتباره صراعاً موجهاً ضد القوى الشيوعية والقومية والديمقراطية بالدرجة الأولى، خصوصاً أن هذه القوى تلعب دوراً رئيساً وقيادياً في النضال النقابي والديمقراطي، وهو صراع أيضاً على السلطة في الوقت عينه من أجل تأسيس نمط من الدولة الدينية.(١)

بعد سنوات من النشاط المتواصل انعقد اجتماع سري عام ١٩٧٩ بضاحية منوبة في تونس قرر إثرها راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو تأسيس تنظيم إسلامي على غرار تنظيم الإخوان المسلمين ، أطلقوا عليه اسم : الجماعة الإسلامية، وكان بعض الحضور يرفض فكرة التنظيم وطالب بإبقاء الحركة الإسلامية في تونس بعيدة عن متاهات التحزب و السياسة ، والاسترسال في العمل الثقافي والتعليمي والتربوي والاجتماعي ، ومن الذين عارضوا فكرة التنظيم أحميدة النيفر وصلاح الدين الجورشي وزياد كريشان الذين فضلوا تأسيس جماعة أطلقوا عليها اسم الإسلاميون التقدميون ، وكانوا يتحركون في الخط الثقافي العام ، واثراً إعلان الحزب الدستوري الحاكم في تونس عن مشروع التعددية السياسية سنة ١٩٨١ ، بادر أعضاء الجماعة الإسلامية التي كان يتزعمها راشد الغنوشي إلى عقد مؤتمر عام أعلنوا في ختامه عن حل الجماعة الإسلامية وتأسيس حركة جديدة باسم حركة الاتجاه الإسلامي ، وأنتخب راشد الغنوشي رئيساً لها وعبد الفتاح مورو أميناً عاماً للحركة، وتم الإعلان رسمياً عن هذه الحركة في ٦-٦-١٩٨١ وجاء في بيانها التأسيسي ((يشهد العالم الإسلامي . وبلادنا جزء منه . أبشع أنواع الاستلاب والغربة عن ذاته ومصالحه فمنذ التاريخ الوسيط وأسباب الانحطاط تفعل فعلها في كيان أمتنا وتدفع بها إلى التخلي عن مهمة الريادة والإشعاع، طوراً لفائدة غرب مستعمر وآخر لصالح أقلية متحكمة انفصلت عن أصولها وصادرت مطامح شعوبها ، وكان المستهدف الأول طوال هذه الأطوار كلها هو الإسلام ، محور شخصيتنا الحضارية وعصب ضميرنا الجمعي)) وقد تضمن البيان التأسيسي للحركة المبادئ التي أكدت على (الإعلام الملتزم بوصفه بديل للإعلام المتميع ، ودعم التعريب في مجال التعليم والإدارة ، رفض العنف كأداة للتغيير

(١) المصدر نفسه ، ص ٣١٥ كذلك ينظر :

عبد اللطيف الهرماسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩

، رفض الانفراد بالسلطة ،بلورة الحلول للمشاكل الاقتصادية ،اعتماد التصور الشمولي للإسلام ، التأكيد على الشرائح المحرومة ، دعم ومناصرة حركات التحرر بالعالم (١)

تقدمت الحركة بطلب الى وزارة الداخلية لإجازة عملها وقبول بالرفض وفي تموز عام ١٩٨١ ألقى القبض على الغنوشي وأحيل إلى المحاكمة في تشرين الأول سنة ١٩٨١ مع مجموعة من قيادة حركة الاتجاه الإسلامي بتهمة الانتماء إلى جمعية غير مشروعة وحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات وبعد ثلاثة سنوات من الاعتقال جرى إطلاق سراحه في ٢-٨-١٩٨٤ بعفو رئاسي بعد وساطة من رئيس الحكومة آنذاك محمد المزالي ،وأفرج عن رموز الحركة .

باشرت الحركة فور إطلاق سراح قادتها بعقد جلسة مراجعة للأخطاء التي ارتكبتها في عملها السياسي ، وأدت هذه المراجعة الى حدوث انقسامات حادة أدت الى بروز ثلاث تيارات متناحرة داخل الحركة وهي: - (٢)

الأول: ويدعو إلى التفاعل مع الأطراف المتعاطفة مع الحركة داخل الحكم وفتح جسور الاتصال معها. وكان المقصود بهذه (الأطراف) رئيس الوزراء آنذاك محمد مزالي الذي لعب الدور الرئيس في قرار الإفراج عن قيادة الاتجاه الإسلامي المعتقلة وكان عبد الفتاح مورو أمين عام حركة الاتجاه الإسلامي على رأس هذا التيار، ويدعو مورو إلى انتهاج المسار السياسي المقنن والحصول على تأشيرة حزب سياسي والإسهام في الحملات الانتخابية سواء كانت برلمانية أو بلدية إلى جانب أحزاب المعارضة الأخرى، بغية تعزيز نفوذ الحركة كحزب سياسي، بما يعزز وجود الحركة كاتجاه في البلاد، الأمر الذي يعني ازدواجية سياسية - دينية،

الثاني: كان يمثله الشيخ راشد الغنوشي وهو يلتقي مع التيار الأول في العديد من النقاط، إذ كان يؤكد أن شعارات التعددية والعفو العام والصحافة ، ينبغي أن تستخدم للاستفادة منها لخدمة حركة الاتجاه الإسلامي حتى يتصلب عودها وتستطيع إبدال شعار (الديمقراطية) باعتباره شعاراً علمانياً بشعار (الشورى المشروطة) وفضلاً عن ذلك إن ممثلي هذا التيار وأنصاره يرون ضرورة الدمج بين الزعامة الدينية و

(١) المصدر نفسه ، ص ٤١

(٢) علية العلاني ، الإسلاميون التقدميون بتونس ١٩٧٩ - ١٩٩١ ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٦ ص ٨١

السياسية في تعبير واحد، مع التأكيد أن الدور السياسي هو مجرد دور عرضي مقارنة بالدور الديني .

الثالث : والذي تعبر عنه الأوساط الطلابية في حركة الاتجاه الإسلامي، ويعبر هذا التيار عن نفسه في رفضه لقوانين العمل السياسي والحصول على التأشيرة، لأن ذلك في نظرهم تحالف مع السلطة الرجعية واعتراف بشرعيتها الدستورية.

لم تكن السلطة التونسية بعيدة عن كل هذه التطورات في الحركة فقامت من جديد بشن حملة اعتقالات طالت القيادات في الحركة ومنهم رئيسها الغنوشي الذي حكم عليه بالسجن المؤبد، إلا إن فشل المشروع التحديثي الذي قاده بورقيبة والتبعات المأساوية التي ولدها قاد الى قيام انقلاب السابع من تشرين عام ١٩٨٧ بقيادة زين العابدين بن علي الذي قام بتغيير اسم الحزب إلى (التجمع الدستوري الديمقراطي) وتم اختيار بن علي رئيسا للحزب، وأعلن في هذه المناسبة عن ضرورة التعددية السياسية، وعن تعميق المسار الديمقراطي، ودعا الحزب إلى الانفتاح على الطاقات البشرية والكفاءات الشابة. (١).وبادر الإسلاميون شأن معظم القوى السياسية في البلاد إلى إبداء التأييد لابن علي يوم إعلانه عن إزاحة بورقيبة وإعادة الاعتبار للديمقراطية وللعروبة والإسلام، فكتب له رئيس الحركة (الغنوشي) من سجنه (إن كنت جئت لمواصلة طريق بورقيبة باعتبارك وزير داخلية الذي أصبح رئيسا فليس بيننا وبينك إلا الحرب، أما إذا جئت كما تقول لإنقاذ البلاد والمصالحة بينهم وبين دولتهم فسوف تجد منا كل عون ومساندة). وبدا أن الرئيس قد فهم الرسالة وقد أخذها مأخذ الجد فبادر إلى التفاوض مع رئيس الحركة في سجنه ثم أطلق سراحه ليواصل معه التفاوض الذي انتهى إلى إفراغ السجون والتمهيد لمصالحة وطنية شاملة كانت بها تونس - لو تمت - مهياة قبل شبيهاتها إلى تقديم نموذج متميز في التصالح بين الإسلاميين والعلمانيين واحتوائهم من طرف الدولة قوة من قواها بدل أن يكونوا سببا في وهنها لا سيما وإسلاميو تونس كما اعترف الرئيس نفسه في حديث الى جريدة ليبراسيون Liberation الفرنسية ليسوا مثل غيرهم من جهة اعتدالهم ونبذهم للعنف) ،في إطار استيعاب (حركة الاتجاه الإسلامي)، قام النظام باتخاذ خطوات تمثلت برد الاعتبار للنواحي الدينية في تونس، وخاصة إعادة فتح الكلية الزيتونية وتحويلها إلى جامعة زيتونية نسبة لجامع الزيتونة، وتأكيد الانتماء

(١) محمد بن نصر، حركة النهضة والحكم التونسي، من التطبيع إلى القطيعة، مجلة قراءات سياسية، العددان الثاني والثالث - السنة الأولى ربيع ١٩٩١ (ص ١٥٨) .

العربي الإسلامي لتونس عبر تنشيط التعاون مع الدول العربية في السعودية والخليج، وإذاعة الأذان وخطب الجمعة عبر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، والقيام بحملة أخلاقية عامة ضد التسبب والاستهتار^(١)

بذل الإسلاميون من أجل تطمين الرئيس حدا بعيدا في تخفيض سقف مطالبهم وتقديم التنازلات التي طلبت منهم أو هم رأوها ضرورية، فهم لم يرفعوا أبدا شعار إقامة الدولة الإسلامية مثلا ولا تطبيق الشريعة رعاية للأوضاع، وأقدموا على حسم مسألة الصراع المزمع حول قوانين الأسرة فاعتبروها بوجه عام إطارا مقبولا لتنظيم شؤون الأسرة وأمضوا على الميثاق الوطني رغم ما حفل به من فخاخ للإيقاع بهم كما أقدموا على تغيير اسمهم بحذف الوصف الإسلامي من عنوانهم، إذ استبدلوه باسم (حركة النهضة) تمشيا مع انتخابات عام ١٩٨٩ رغم معارضة قطاع من النخبة والقواعد التي كانت متشككة في صدق السلطة وتراها في سلوكها اليومي منهكة في محاصرة الحركة وإعداد الملفات حولها.^(٢)

تقدم قادة الحركة في ٨ شباط ١٩٨٩م بطلب تأشيرة للسماح للحركة بمزاولة نشاطها تحت اسمها الجديد (حزب النهضة) ، ولكن سرعان ما غيرت السلطة موقفها على اثر مقال نشرته صحيفة اللوموند الفرنسية ، إذ تناول المقال في صفحة كاملة الأخطار التي تحدد بالحكومة من جراء انتشار فكر الحركة وأثره على التقدم والحياة المدنية التونسية ، مما حدا بالحكومة التونسية الى الإسراع لتطويق نشاط الحركة واعتقال الكثير من شباب الحزب وأودعتهم السجون واضطر الكثير من رموز الحركة إلى الفرار إلى خارج البلاد بعد مصادرة نشاطها.^(٣) كما أعيد اعتقال راشد الغنوشي في شهر آب ١٩٨٩ وحوكم مع مجموعة من أعضاء الحركة بتهمة قيام عناصر من الحركة بتفجير أربعة فنادق سياحية في تونس العاصمة ، وقد أنكر راشد الغنوشي هذه التهمة وندد بأعمال العنف التي شهدتها تونس غير أن محكمة أمن الدولة حكمت عليه بالسجن المؤبد بتهمة تهديد أمن الدولة والاتصال بدولة أجنبية هي إيران ، كما حكم بالإعدام على سبعة من رفاقه و نفذ الحكم في اثنين منهما، وبعد ذلك أصدر الرئيس زين العابدين بن علي عفوا عن راشد الغنوشي بمناسبة عيد الفطر في ١٥ - ٠٥ - ١٩٨٨ حيث غادر بعدها تونس ، ولم يعد الى البلاد إلا بعد سقوط بن علي ونجاح الثورة في تونس .

^(١) يحيى ابو زكريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣

^(٢) محمد بن نصر مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١

^(٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٣

المطلب الثاني

المنهج الفكري للحركة الثابت والمتحول

بين المرحلة التأسيسية وما بعد الثورة

إن الحديث عن المنهج الفكري للحركة يمكن استشفافه من البيانات المركزية التي أصدرتها الحركة. (١) ، وكتابات رئيس الحركة راشد الغنوشي المعبر الحقيقي عن أهداف وفكر الحركة وبقدر ما يعني بحثنا سنركز على الأفكار التي طرحها الغنوشي في مرحلة التأسيس ومرحلة ما بعد الثورة وكما يلي :-

١ - العلمانية : كتب راشد الغنوشي انتشار العلمانية من وجهة نظره الاسلامية قائلًا) لا شك أن معظم المهتزة أو الفاسدة عقائدهم ، وكانوا الوسط المناسب لاستقطاب الأحزاب الشيوعية العلمانية من أبناء المسلمين إنما هم ضحايا إعداد عقيم وتربية تقليدية فاشلة وثقافة إسلامية جامدة وتدين منحط وغزو فكري مسلح بثقافة معاصرة مشحونة بقيم الكفر والتمرد واكتساح هذا الحطام من البشر الذي خلفه الغزو الفكري وراءه ن ليسوا إلا ضحايا أكثر منهم مجرمين ، ضحايا ثقافة منحطة وتعليم عقيم وتسلط الأجنبي ، ولقد تمكنت الحركة الاسلامية من تهيمش المشروع العلماني رغم امتلاكه أجهزة الدولة العملاقة (٢) ولا شك أن هذا الموقف الناقد للعلمانية يتم في حقل النزعة الدينية التي تقسم البشر بين مؤمن وكافر ، والعالم شرق مسلم وغرب ملحد يسعى لدحر الإسلام ، فضلا عن تقسيمه - العالم - بين عالم الخصوصية المغلق والعالم الآخر المختلف ، وعندها لن تكون العلمانية إلا ثمرة مؤامرة يديرها الغرب أو مظهرا من مظاهر الفساد للعقل والعقيدة أو نمطا فكريا جديدا (٣) ، وهو موقف تعبوي ، سرعان ما تغير في فكر الحركة بأنه يؤمن بدولة مدنية تتسع الكل وليس الإسلاميين وحدهم ، إذ قال الغنوشي في حوار نشرته جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٠١٢/٢/٤ (إن حركة النهضة أكدت فيما يتعلق علاقة الدولة بالدين التزامها بمقومات الدولة المدنية

^(١) ينظر بهذا الخصوص البيانات المنشورة على موقع الحركة الالكتروني ، الموقع

<http://www.alnahdha.com>

^(٢) راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الاسلامية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣ ص

١٤٥

^(٣) ينظر : احمد برقايوي ، مقدمة في التنوير ، دمشق ، دار الفكر ١٩٩٦ ص ١٠١

الديمقراطية التي لا سند لشرعيتها غير ما تستمده من قبول شعبي تفصح عنه صناديق الاقتراع ، وتأكيد قاعدة المواطنة والمساواة في توزيع الحقوق والواجبات (١)

٢- الديمقراطية :يقف الغنوشي موقفا ايجابيا من الديمقراطية ، إلا انه يرى فيها خلا لا يتمثل في الجهاز الديمقراطي ، وإنما في مضامينه وفلسفته المادية ، بما هي إقصاء الله عن شؤون تنظيم المجتمع وتأليه الانسان .(٢) ، إلا أن الملاحظ بان الغنوشي ينطلق في فهمه للديمقراطية من نزعة ليبرالية واضحة عندما يقرر بأنه من الضروري (أن تكون الأمة مصدر السلطات وصاحبة السيادة العليا في شؤون الحكم ومراقبته ومحاسبته ومشاركته وعزله) (٣) ، ويرى الغنوشي أن النقص الحاصل في الديمقراطية والسلبيات التي تشوبها بالإمكان تصويبها من خلال القيم الاسلامية فيقول (ليس في آليات الديمقراطية ما يتعارض أو يتناقض مع قيم الإسلام ، هذه القيم التي ستجد في الجهاز السياسي للديمقراطية أفضل وسيلة تهبط بها من سماء المثاليات وإحلالها الى الواقع الفعلي للناس ، لكن هذه القيم ستزود النظام الديمقراطي بكل ما هو ضروري كي يتجنب الوقوع في ما وقع به النظام الديمقراطي المعاصر من كوارث وحروب ، وسيكون من شان إدخال النظام الديمقراطي الى الشورى الاسلامية إخراج العالم الإسلامي مما يتردى من فوضى واستبداد وتخلف على كل المستويات) (٤)

٣- الحقوق والحريات : يعرض الغنوشي في هذه المسألة موقفا توفيقا انتقائيا يبدأ فيه من التسليم مع المواثيق العالمية لحقوق الانسان والمواطن ، بان الحرية وضع طبيعي للإنسان سابق على كل تمايز ، وانتهاءً بالقول أن الانسان ليس حرا أصلا وما حرته إلا جعل قانوني قد صارت للإنسان بفضل النبوة والوحي ، إذ يعرف الحريات (جملة الحقوق الإنسانية المعترف بها من الدولة للمواطنين ، مثل حق المساهمة في الحكم والتأثير في طريق الانتخاب المباشر أو غير المباشر ، والحق في الإعلام والاجتماع والتحزب والتتعب) (٥)

(^١) أسامة صالح ، الاقتراب الحذر: هل تعيد الحركات الاسلامية الصاعدة هيكلة الدولة العربية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ملحق مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٨ ابريل ٢٠١٢ ص ٢١

(^٢) راشد الغنوشي ، المصدر نفسه ، ص ٣٢٢

(^٣) المصدر نفسه ، ص ٧١

(^٤) المصدر نفسه ، ص ص ٨١-٨٢

(^٥) المصدر نفسه ، ص ٧١

٤ - المرأة : في كتابه (المرأة بين القران وواقع المسلمين) يتضح جليا فكر الغنوشي ونظرة الحركة الى المرأة ، إذ يخلص الى حقيقة إن (من أهم المسائل التي لا زال الإسلاميون يتعاملون معها من خلال الخلط بين الحقيقة الاسلامية والحقيقة التراثية موضوع المرأة ، فيتعرفون على الموقف الإسلامي في هذه القضية بالرجوع الى كتب التفسير والفقهاء آخذين محتوياتها وكأنها ناطق رسمي باسم الحقيقة الاسلامية المطلقة ، فيتحول التراث من كونه عامل تثوير للواقع في اتجاه الإسلام الى معوق أساسي دون عملية التحول تلك ، وتذهب جهود الدعاة أو كثير منها هدراً ، بل يتحول عملهم الى عامل استمرار للماضي في الحاضر)(١) فهو مع فكرة تحرير المرأة ولكن ضمن ضوابط المجتمع والشريعة السمحة مقتبستاً من روح العصر ما يمكن تسويغه دينياً ، إذ يؤكد على المرأة (أن تكتشف نفسها لا باعتبارها مجرد جسد هو كل رصيدها في معركة الحياة مما يقتضيها العكوف على التقنن في إخراجها وتشكيله بحسب متطلبات سوق الرجال ، بل باعتبارها مشروعاً إنسانياً يحمل إمكانات هائلة للترقي والكمال)(٢)

٥ - الثورة والتغيير : إن النظرة الى الثورة والتغيير في فكر الحركة تجسد بشكل واضح في أعقاب مؤتمرها السابع الذي عقد بلندن أصدرت حركة النهضة بياناً ختامياً بتاريخ ٣ نيسان ٢٠٠١ أكدت فيه تبنيها إستراتيجية سياسية قوامها اعتماد المنهج السلمي و العلني في التغيير، و رفضها استعمال العنف وسيلة لحسم الصراعات الفكرية و السياسية و منهجا للوصول إلى السلطة أو التمسك بها باعتماد وسائل الضغط السلمية، و الخطاب المعارض المعتدل و المسئول. و ثبتت حركة النهضة في مجمل أدبياتها مطلب الحرية، و النضال من اجل تحقيقها، كما أكدت على تأصيل الخيار السلمي المدني، و على اعتماد العننية كخيار أساسي لعمل الحركة و صبغة ثابتة لها.(٣)

٦ - العلاقات الدولية :حددت الحركة أولويات واضحة لحركة تونس الخارجية وذلك من خلال ثلاث دوائر تترتب أهميتها تنازلياً ، بدءاً بالمغرب العربي الذي أساسه تحدد حدود الدائرتين الأخرين ، وهما الشرق الأوسط الذي يشمل المساحة الممتدة من جمهورية إيران الاسلامية الى مصر ، ومن تركيا الى اليمن ، يليه العالم الإسلامي

^١ (راشد الغنوشي ، المرأة بين وواقع المسلمين ، المغرب ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ٢٠٠٠ ص ٣٥

^٢ (المصدر نفسه ص ٣٦

^٣ (توفيق المدني / مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٢

ويمتد من حدود مصر غربا الى حدود باكستان شرقا ، ومن تركيا شمالا وحتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا .وتتعين الإشارة هنا الى أن التعاون السلمي هو الخيار الاستراتيجي وليس تكتيكا أو مرحليا بالنسبة للحركة حتى مع اسرائيل وان كان مشروطا في تلك الحالة بتسوية القضية الفلسطينية ، وفي غياب التعاون ، فان الصراع ليس خيارا ما دام لا يوجد تهديد للدولة التونسية،^(١)

—
إن فكر النهضة يتسم بالتأثر الواضح بالفكر الليبرالي الغربي ، وإن الناظر إلى حركة النهضة وأفكارها يحسب في الوهلة الأولى، أنها حركة دينية كمثلاثها في العالم العربي والإسلامي، ولكن حين التعمق في أفكارها وفي مسيرتها، وفي مآلاتها، نجد أنها حركة سياسية بالمعنى الأكاديمي للكلمة، ولكن بمرجعية شرعية، ومن هنا اختلفت الحركة عن الأحزاب الدينية والجماعات الإسلامية التي تمتهن السياسة بمنطلقات دينية، وشعارات عقدية، ومن هنا نجد نقدا لاذعا للحركة من قبل الإسلاميين المتشددین الذين يصفونها بأنها (علمانية مأسلمة) .

^(١) ولاء البحيري ، وأبو الفضل الاستاوي ، الجغرافية المحيرة : كيف تفكر التيارات الاسلامية في معضلة الإطار الإقليمي ، ملحق السياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٠-٣١

المبحث الثاني

حركة الاتجاه الإسلامي والثورة التونسية

لا يمكن القول أن حركة النهضة أو غيرها من قوى المعارضة التونسية لعبت دورا في تحريك الأحداث فالكل تقريبا عانى صعوبات هائلة إبان حكم بن علي مما أفقدها القدرة على التحرك الميداني فضلا عن القدرة على التحريك وصناعة الحدث، أن النهضة كانت تدرك ذلك تماما وعملت بمقتضاه، فتصريح قائد النهضة - الغنوشي - عندما سئل عن الأطراف التي وقفت وراء الثورة وساهمت فيها أجاب قائلا (لقد انطلقت شرارة الثورة عفوية من سيدي بوزيد، أطلقها الشباب وبخاصة أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل، وما لبثت أن تفاعلت معها بقية الجهات والقطاعات وفي مقدمتها قطاع المحامين والنقابيين، وكان للأحزاب السياسية دورا فاعلا في دعم تحركات الشارع، وإن ثأت بنفسها عن تأطير التحركات لحسابات سياسية لعل أهمها، تقويت الفرصة على النظام في سحق هذه الثورة الاجتماعية أساسا برفع فزاعة التوظيف السياسي أو خطر الإسلاميين).⁽¹⁾

المطلب الأول

البعد الجماهيري للحركة وفاعلية دورها

في الثورة التونسية

أنتجت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تونس إبان حكم زين العابدين بن علي، تخوما اجتماعية جديدة متأتية خصوصا من عدم قدرة مؤسسات الدولة على استيعاب الخريجين، فتكونت مجاميع كبيرة من الشباب الذين سدت أمامهم آفاق الصعود الاجتماعي، ومن قطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة الجديدة التي كانت في غالبها من أصول ريفية أو شبه ريفية، وقد شهدت جميعا، عدم الاستقرار نتيجة التحولات السريعة والمستلزمات المستجدة للحدث، فوجدت نفسها في

⁽¹⁾ ينظر مالك عوني، محاولة أولية للاقتراب من أبعاد الصعود الإسلامي ومآلاته، ملحق مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٨، إبريل ٢٠١٢ ص ٣

مرتبة أدنى مقارنة بالبرجوازية الجديدة ، ولم يكن لهذه التخوم الجديدة إن تعبر سياسيا عن شعورها بالكبت والحرمان إلا في شكل أحكام أخلاقية تنزع الشرعية عن النظام السياسي القائم ، الذي أصبح في نظرهم نظاما فاسدا أولا وقبل كل شيء ، فهو مع الأثرياء ضد الفقراء ، وانه - أي النظام - يجسد خيانة للأهداف الوطنية ، فضلا عن دكتاتوريته وسعيه للإطباق على الشعب وقدراته مدى الحياة . (١)

في مراحل عملها كافة ، كانت حركة النهضة معبرا عنها بكتابات وتصريحات رئيسها راشد الغنوشي ، تعد نفسها المتحدث باسم التخوم الاجتماعية المهملة ، وضد الشعور بفقدان الشخصية والتهميش الاجتماعي ، الذي بات يمثل إحساسا عاما لدى قطاعات واسعة من الشعب التونسي الذي شكل مادة الثورة وعامل نجاحها ، ووجدت هذه التخوم في حركة النهضة الملاذ الذي تتمكن من خلاله أن تعبر عن آمالها وأمانيتها ، فاتسعت الحركة لضمهم ، إذ أصبحت الحركة الإسلامية القوة السياسية الوحيدة التي وسعت من دائرة استقطابها الاجتماعي والسياسي داخل شرائح البرجوازية التجارية وكبار الملاكين لعقاريين والطبقة الوسطى ، أي تلك الفئات الاجتماعية التي كان يتركز عليها النظام ، إلا أن تنامي قوة التنظيم الإسلامي ، واتساع نطاق استقطابه الاجتماعي والسياسي لم تمكن حركة النهضة من القيام بعمل يوازي العمل الثوري الذي انطلق في ٢٠١٠/١٠/١٨ على اثر عملية إحراق الذات التي قام بها المواطن التونسي محمد بوعزيزي ، فكانت الشرارة التي انطلقت من جسد إنسان معدم هي ذات النار التي شبت في هشيم النظام السياسي التونسي . (٢)

أن دور حركة النهضة في الثورة التونسية لا يمكن تأشيريه في المرحلة الأولى لانطلاق الثورة في ضوء حادثة البوعزيزي فالثورة انطلقت من النقاط الخارجة عن رؤية النظام السياسي ، ففي الوقت الذي كان النظام السياسي يسخر كل عمله الأمني لمتابعة وتحديد الجماعات السياسية المعارضة سواء كانت أحزاب أو حركات أو مؤسسات مجتمع مدني ، ومنها الحركة وكان المحللون يعتقدون موازين القوة الشعبية والمادية ويخلصون أن الميزان لصالح الأنظمة السياسية ، انطلقت الثورة من تجمعات شبابية ما لبثت أن حشدت الجماهير خلفها وامتدت لتشمل كافة فئات الشعب العمرية والوظيفية لقد عوض (فيسبوك) و(تويتر) ، إلى حد بعيد، الدور الذي كانت تلعبه

^١ (الإسلام السياسي وحقيقة الاشتراك بالثورة ، الانترنت : الموقع : www.beinnews.com

^٢ (المصدر نفسه ،

الأحزاب والزعماء السياسيون في صياغة رؤى وأفكار نظرية من أجل التغيير وفي قيادته وتوجيهه، بل إن وسائط الاتصال الحديثة هذه غطت على (الإفلاس) المريع لهذه الأحزاب والشخصيات السياسية، ومن إمكانية التواصل في تحديد الموعد والهدف ، تحصل عامل الإرباك للنظام السياسي ، الذي لم يظن أن التسرب والبلبل سيأتي من أقبية الشعب من أناس غير مسيسة طبقة متوسطة برجوازية صغيرة، يخرجون يطالبون ويهتفون ، فأصبحنا أمام مخاض فكري اجتماعي يشكل مرحلة جديدة (١)٠

يشير الباحث الأمريكي بجامعة جورج تاون ميشيل كوبلو الى رؤية مفادها (إن عدم ظهور الإسلاميين بقوة في صورة الاضطرابات الشعبية السابقة، جعلت العديد من النخب والقوى السياسية تتعاطف وتدعم المطالب الشعبية حيث لم تشكل تلك الثورة أي خطر على هوية الدولة أو تؤثر بتغيير شكل النظام السياسي أو تفرض نظاما بديلا.) (١)

لقد ظلت القيادات لحركة النهضة ملتزمة بالصمت في بدايات الثورة بعد أن قام النظام بزج اغلبها في السجون تحسبا منه في أن تستغل الحركة الوضع المربك والناشئ من الانفلات الأمني ، وظل راشد الغنوشي يطلق تصريحاته الإعلامية من منفاه ، وقد أتسمت هذه التصريحات بمرحلتين ، الأولى : والتي تعبر عن البدايات الأولى للثورة أكد الغنوشي أن حزبه ليس وراء حركة الاحتجاج الحالية، وأنه بعيد جدا عن ذلك، وقال (نحن متفقون على مجتمع يقوم على أسس ديمقراطية تتضمن احترام حقوق الإنسان وحرية المعتقد)، (٣) ، الثانية : إذ توضحت الصورة بعد فرار بن علي حاول الغنوشي أن يعبر عن قناعته بأن حركة الاحتجاج الحالية في تونس التي أطاحت بنظام الرئيس زين العابدين بن علي، جاءت بسبب الظلم والقمع لأكثر من ٢٠ عاما، وقال في اتصال هاتفي أجرته معه صحيفة (الشرق الأوسط) أن الجميع شارك في تحرك الشارع التونسي من علمانيين وشيوعيين وإسلاميين، وليس هناك فضل لأحد على أحد، وليس الإسلاميون فحسب. (٤) وعلى العموم فإن تصريحات الغنوشي كانت تحفز شباب الحركة لالتحاق بآخوانهم في الشارع وإدامة زخم المطالب الشعبية ، وهكذا دخلت

www.aljazeera.net

^١ (بوعزيزي سندروم ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

^٢ (عابد ماهر ، عهد جديد - حركة النهضة والثورة التونسية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الموقع :

www.globalarabnetwork.com

^٣ (شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www. Duneaalwatan.com

^٤ (مقابلة مع راشد الغنوشي ، صحيفة الشرق الأوسط للندنية ، العدد ١٧٨٦٧٨ في ١٣/١/٢٠١١

الحركة في الأحداث بعد أن تيقنت أن نظام بن علي والحزب الدستوري سيؤول الى السقوط ، وما أن فر بن علي الى خارج تونس ظهرت الحركة وجماهيرها للإعلان عن وجودها ودورها في الثورة .

المطلب الثاني

حصار الحركة الديمقراطي ومعطيات الواقع التونسي

على اثر فرار بن علي الى خارج تونس ، عهد أمر البلاد الى حكومة مؤقتة برئاسة محمد الغنوشي ، في ١٧/١٢/٢٠١١ ، وهو عضو في التجمع الدستوري الديمقراطي رئيس البرلمان السابق- كإجراء حدده الدستور التونسي لعام ١٩٥٩ -، إذ اختار احد عشر وزيرا من ذات الحزب ، مما أدى الى إشعال فتيل أزمة حادة بالبلاد قدم على أثرها استقالة وزارته في ٢٧/١/٢٠١٢ ، شهدت الساحة التونسية السياسية والفكرية جدلا كبيرا بخصوص قيادة التحول السياسي والمجتمعي الحاصل وتصور النموذج الأمثل لقيادة ذلك الواقع وطرق إدارة شأني الدولة والمجتمع ، وان عرفت الأشهر الأولى تخبطا واضحا في الاختيارات وبعض الارتباك في تبني الخطوط العريضة لمشروع مستقبل تونس ، إذ استقر الرأي عقب ذلك على وجوب الرجوع الى نقطة الصفر وتدشين المرحلة الجديدة بمجلس تأسيسي جديد يأتمنه الشعب عبر الاقتراع على نحت شكل المستقبل والتشريع له ، إذ تم الاتفاق بين القوى الوطنية على إجراء انتخابات لمجلس تأسيسي يقود البلاد لمرحلة انتقالية جديدة يتم خلالها الإعداد لدستور البلاد وتحديد موعد لانتخابات تشريعية تسلم بالديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة .

جرت الانتخابات للمجلس التأسيسي الوطني في ٢١ تشرين الأول ٢٠١١ ، اشترك فيها حسب تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ٧٥٦٩٨٢٤ ناخبا وناخبة ، وان عدد القوائم المترشحة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بلغ ١٥١٩ قائمة موزعة على ٢٧ دائرة انتخابية وتوزعت القوائم المترشحة على النحو التالي : ٦٥٥ قائمة مستقلة و ٨٣٠ قائمة حزبية و ٣٤ قائمة ائتلافية ، بلغت مشاركة المرأة على رأس القوائم ضعيفة ، إذ لم تحظى سوى بنسبة ٧% ، وبينت المؤشرات أن ٥٠% من رؤساء القوائم المترشحة تفوق أعمارهم ٤٦ سنة وبلغ عمر اصغر رئيس قائمة ٢٣ سنة وعمر اكبر رئيس قائمة ٨١ سنة وحصلت النساء على ٤٩ مقعدا من أصل ٢١٧ منها ٤٢ مقعدا نسائيا لحركة النهضة . وحصلت حركة النهضة على ٨٩ مقعدا ، يليها حزب

المؤتمر من اجل الجمهورية بواقع ٢٩ مقعدا ، ثم العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية ب ٢٦ مقعدا ، وتحصل حزب التكتل من اجل العمل والحريات على ٢٠ مقعدا ، والحزب الديمقراطي التقدمي على ١٦ مقعدا ، يليه حزب المبادرة والقطب الديمقراطي الحداثي بخمسة مقاعد لكل منهما ، وحزب آفاق تونس بأربعة مقاعد ، ثم قائمة البديل لحزب العمال الشيوعي التونسي بثلاث مقاعد ، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الشعب بمقعدين لكل منهما ، فيما تحصلت ١٦ قائمة أخرى على مقعد واحد لكل منها (١).

كيف يمكن نظريا تفسير الاتجاهات العامة التي حكمت سلوك الناخبين وصنعت هذه النتائج وجعلت من فعل التصويت يتخذ وجهات معينة دون غير؟

إن نتائج انتخابات المجلس التأسيسي التي اشترك فيها ١١٦ حزبا جديدا (بعد أن كان المشهد السياسي طوال أكثر من خمسين عاما من الاستقلال لا يدع مجالا إلا لواحد لا حزب غيره في الواجهة الأمامية وبضعة أحزاب أخرى تناثرت على تخوم المشهد السياسي وتموقت طوعا أو كرها ضمن هوامشه الخلفية) حملت معها بوادر الفعل العاطفي والانفعالي والعقلاني في ذات الوقت ، فضلا عن عكسها للتركيبية السوسولوجية للمجتمع التونسي ، و ما كشفت عنه من صعود الإسلام السياسي لا يمكن حصر أسبابه في بعد واحد ، بل نعتقد بأنه متعدد الأبعاد ، وان كانت هذه الأبعاد تختلف في مستويات تأثيرها ويمدى تطابقها مع حقائق الظواهر السياسية المتعينة ، إلا أنها قد تترجم ما هو راسخ في الوعي الجمعي لدى الجمهور العريض الذي أعطى زخما مضافا لفوزها ولعل مما يمكن تأشيريه من هذه الأبعاد الآتي :- (٢)

١ - الإحساس المتراكم لدى الشعب التونسي بان الحركة الاسلامية قد تعرضت للظلم من جانب النظام الحاكم ، إذ فرضت عليها قيود صارمة في التحرك والنشاط مما ولد تعاطفا جماهيريا لها .

(١) عائشة التاييب ، قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢ ص ٥

(٢) ابتسام الكتبي وآخرون ، الى أين يذهب العرب - رؤية ٣٠ مفكرا في مستقبل الثورات العربية ، بيروت ، المؤسسة العربية للنشر ٢٠١٢ ص ٧٣-٨٦

٢ - نقص الثقافة لدى المجتمعات العربية وتقديم المشروع الإسلامي بوصفه الجواد الذي ابعده من السباق ومن ثم كان اختيار هذا الجواد - المشروع الإسلامي - بعد فشل المشاريع القومية واليسارية والعلمانية التي تمثلها الأحزاب المنافسة .

٣ - إن الحركة الإسلامية ممثلة بالنهضة بدت للشعب التونسي بأنها من أكثر الفئات السياسية المناوئة والمعادية للنظام السياسي السابق ، وأنها كانت من أكثر التنظيمات العصية على الاقتلاع ، وعدم قدرة النظام على إسكاتها مثلما استطاعت أن تحيد وتكسب الحركة مثلما نجحت مع الآخرين .

٤ - ما حظت به الحركة أو ما يمكن تسميته (Grass Roots) في عمق المجتمع المدني والريفي ، مما مكنهم من خلق محطات جاهزة للانطلاق سرعان ما استغلها قادة الحركة فور نجاح الثورة ، فضلا عن ما تتمتع به من قدرة تنظيمية وتراتبية على إصدار الأوامر من أعلى الى أسفل بشكل لا يمكن وجوده في الأحزاب الأخرى .

لم تكن الأبعاد آنفة الذكر التحليل الوحيد للنتائج التي أفرزتها الانتخابات ، بل أن بعض المحللين (وان لم يخرجوا عنها) يوعزون فوز حركة النهضة قد تأتي من لعبة غير متكافئة استلهمت فيها بدرجة كبيرة القوة الكامنة للهوية في العقل الباطني والضمير الجمعي التونسي ، الذي وان بدا في الصور النمطية المتداولة (غربي الهوى ومتحرر الطبع) فانه في باطنه محافظ ومتمسك بثوابته ، واتجهت بعض الآراء الأخرى الى التأكيد على أن النهضة بخطابها المعتدل ورسائلها المؤكدة على عزمها الحفاظ على المكاسب الحداثية للمجتمع التونسي خاصة ما يتعلق بمجلة الأحوال الشخصية وحقوق المرأة في ظل هذا السياق كتب البعض (أن وعي الشعب القائم لم يستقر بعد ، ولا يزال يبحث عن أجوبة لإشكالات السياسة والهوية الاجتماعية ، وتمثل الطبقة المتوسطة بؤرة مدار هذا الوعي الشعبي ، وعي يريد الاعتدال ويرغب في الجمع بين التقدم والتقليد ، لا يريد أن يضيق الأول لصالح الثاني ، ولا يرغب في التثبيث بالثاني على حساب الأول) (١)

استلمت الحركة رسميا مقاليد الحكم في شهر ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١١ باعتبارها الحزب الذي حصل على أغلبية المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان

(١) السمؤال ناجي ، قراءة في نتائج الانتخابات التونسية ، الانترنت ، الحوار المتمدن ٢٠١١/١١/٥

التونسي) بترؤس أمينها العام حمادي الجبالي للحكومة، بعد تحالفها مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (حزب رئيس الجمهورية محمد المنصف المرزوقي) وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (حزب مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيس ومنذ ذلك التاريخ ما انفكت تونس تعيش على وقع حراك سياسي كبير، وأزمات متعددة ذات طابع اقتصادي وسياسي واجتماعي بالدرجة الأولى .

مرت البلاد ابان حكم النهضة بالعديد من الإرهابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتغيرت عدة حكومات منذ الإطاحة ببن علي (حكومة الباجي القايد السبسي التي قادت البلاد الى انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٣ تشرين الأول ٢٠١١ ، أعقبتها حكومة حمادي الجبالي التي انبثقت عن الاستحقاق الانتخابي وصولا الى حكومة علي العريض التي جاءت عقب الأزمة التي شهدتها البلاد بعد اغتيال القيادي المعارض شكري بلعيد وهي حكومة مستقلة تشكلت من التكنوقراط)

إن أهم ما قامت به حكومة النهضة إقرار الدستور الذي تم التصويت عليه في المجلس التأسيسي بواقع (٢٠٠) صوت من أصل (٢١٧)، وكان تصويت المجلس التأسيسي على مشروع الدستور الجديد قد ترافق مع إعلان رئيس الوزراء الجديد مهدي جمعة عن تشكيل حكومة جديدة مستقلة خلفاً لحكومة علي العريض، وهي الحكومة الثانية لحزب النهضة التي اضطرت إلى الاستقالة، حيث ستضطلع الحكومة الجديدة بالتحضير لانتخابات جديدة صيف العام ٢٠١٤ ، وقد جاء الدستور بعد مخاض عسير بين شد وجذب وبين مؤيد ومعارض إلا أن حساسية المرحلة جعلت من التوافق الوطني أساسا في إقرار الدستور الذي جاء في ديباجته (من اجل بناء نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي تكون فيه الدولة مدنية تقوم على المؤسسات وتتحقق فيها السلطة للشعب على أساس التداول السلمي على الحكم ومبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها ويكون فيه حق التنظيم القائم على التعددية والحياد الإداري والحكومة الرشيدة والانتخابات الحرة هي أساس التدافع السياسي ويقوم فيه الحكم على احترام حقوق الانسان وعلوية القانون واستقلالية القضاء والعدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات وبين كل الفئات والجهات)^(١)، أن أهمية إعلان الدستور لمدنية الدولة ، تأكيد على ان حركة النهضة اتسمت بواقعية الوضع السياسي التونسي ومستقبله ، كما ان استقالة حكومة الحركة على الرغم من كونها استحقاق انتخابي لمصلحة حكومة مستقلة نتيجة للضغوط التي مورست ضد الحركة وان كان واحد من الأسباب التي آلت

بالحركة لاتخاذ هذا القرار ، إلا انه ليس السبب الرئيس - على حد اعتقادنا - وليس كما صرح به راشد الغنوشي (إننا ضحينا بالحكومة من اجل الديمقراطية ، إذ تكون لدينا قناعة تامة أن تمسكنا بالحكومة يعني القضاء على الديمقراطية وجر البلاد لما لا تحمد عقباه ، فكان الخيار بين الحكم وتضييع الديمقراطية)^(١)وقال (أردنا من الدستور أن يكون لكل التونسيين وليس للإسلاميين فقط لذلك صَحينا بالحكومة من اجل أن نضع قطار تونس على سكة الديمقراطية وان تحالفنا مع العلمانيين مستمر حتى بعد الانتخابات القادمة صيف ٢٠١٤)^(٢)

فمن أهم الأسباب وراء ما تقدم، تكمن مجموعة من العوامل داخلية وأخرى خارجية من جهة، ومحاولة تأويل هذا الانسحاب- من جانب الحركة - بوصفه مسألة عقدية من جهة أخرى :-

١- الأسباب الداخلية :-

أ- خشية الحركة من الخسارة المتوقعة أمام الرأي العام التونسي عن الوفاء بما غازلت به الجمهور في الطفرة النهضوية والمشاريع الحيوية الكبرى في التسويق والإنتاج والتصنيع والقضاء على البطالة ورفع المستوى المعاشي .

ب- إن الحركة ومن خلال ممارستها للسلطة مضطرة للتعامل الواقعي مع السياسات الداخلية والخارجية بطريقة نفعية حفاظا على مكاسبه في سوق المنافسة الحزبية ، مما قد يؤدي الى تضائل تفردتها بالخصوصية الدينية والانقسام على نفسها في تيارات متصارعة ، إذ لا يبقى لها من شعار الإسلام إلا بمقدار ما بقي للأحزاب الديمقراطية الغربية من مسيحية شكلية .

ج- الوفاء بالوعد استعدادا للانتخابات القادمة فخسارة الحكومة لا يعني خسارة الفرص التي تتيحها الجولات المستقبلية والعبور بالبلاد الى جهة آمنة للجانبين - الحركة والأحزاب الأخرى - ستحمل - على حد اعتقاد الحركة - دين للأحزاب الأخرى اتجاه النهضة .

^(١) مقابلة مع راشد الغنوشي على هامش مؤتمر دافوس بثتها قناة الجزيرة كانون الثاني ٢٠١٤

^(٢) المصدر نفسه

د- تحاشي الحركة الخسارة المتوقعة في كل مرة تحاول فيها التراجع عن مكتسبات المرأة من حقوق كما ستخسر في معارك محتملة لتقييد الحريات والإبداع الأدبي ، مما قد يعزلها عن جمهورها ، وتصديق الدعايات المضادة التي أشاعت أن الحركة تعمل على اسلمة العلمانية .

هـ إن ترك الحكومة والتوجه للعمل الدعوي وتأسيس الجمعيات الخيرية سيمنح الحركة من توسيع قاعدتها الجماهيرية للانتخابات القادمة .

٢- الأسباب الخارجية :-

أ- تحاشي الحركة لما حل بالإخوان المسلمين في مصر بعد تدخل الجيش وتقويض حكم الإخوان وإبعادهم نهائياً من الحياة السياسية . إذ قال راشد الغنوشي (إن الانقلابات طريق خاطئ ولا يؤدي إلا الى الكوارث والإقصاء) (١)

ب- الخشية من التدخلات الأجنبية التي قد تعمل على تمهيد دخول الحركات الدينية المتطرفة التي تشيع الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد والتي ستحسب على الحركة مما يؤول الى نهايتها شعبياً وسياسياً .

ج- ترسيخ الفئاعة لدى الدول الغربية بان الحركة تختلف عن الحركات الاسلامية التي يخشاها ، وأنها تمثل الاعتدال السياسي مما قد يمهد لمساندتها في حال فوزها بالانتخابات القادمة .

٣- التوظيف العقدي ويشمل :- (٢)

أ- اعتبار عامل القدرة المرتبطة بالتكليف، فمناط التكليف القدرة ولو لم تكن قادراً فإن التكليف يسقط عنك "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها"، وأمر مجاهدة النظم المجانبة للشريعة لا يصبح المسلم مخاطباً به، أي واجباً عليه، ما لم يكن لديه القدرة، فالتكليف يكون بما يطاق خاصة في أمور المجتمع والسياسة، أو ما يطلق عليه (فروض الكفايات)، والتي لا يمكن للمرء وحده أن يستقل بإنجازها.

^١ (المصدر نفسه

^٢ (خبرة المواجهة بين الحركات الإسلامية والنظم السياسية (الانترنت) www.islamdoor.com

ب- أن قضايا التغيير والإصلاح ليست من الأمور الاعتقادية، وتوسيع مسائل العقيدة وإقحام ما ليس من العقيدة فيها، وهو ما يعطيها حكمها، فمسائل العقيدة في أغلبها هي من القطعيات ولا يداخلها الظن والاجتهاد، لأن مصدرها الإيمان الخبري السمعي الغيبي، أما مسائل الإصلاح والتغيير فهي من المسائل المتغيرة التي يمثل الاجتهاد أداتها الأساسية .

ج- الانتباه إلى أن المجابهة الصريحة مع النظم السياسية والاستمرار بالحكم لا تنجز وحدها أمر المواجهة، فهناك جوانب دعوية مهمة أخرى، وأدوات مثل النصح والنقد والمراجعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهناك أدوات مهمة مثل الكتابة والخروج السياسي الذي قد يستخدم أدوات معاصرة ليست منصوصاً عليها، لكنها من المباحات التي لا تخالف النص .

د- عدم الركون إلى عزل الحركة الإسلامية عن مجتمعها، مما سيحرمها من واجبها الشرعي للأخذ بيدها إلى الخير والنور، لذا فمسألة الانفصال عن مجتمعها هو كارثة كبيرة، ومن هنا كان الوعي بضرورة الانخراط في المجتمعات بدل التمسك بالسلطة ودعوتها للحق والأخذ بيدها إلى (الصراط المستقيم) .

هـ- الخشية من العودة إلى العمل السري ، لأنها تأخذ الحركة إلى مجاهل السرية، وحصرت العلاقة بينها وبين مجتمعها في العلاقة الأمنية الضيقة التي تجعلها محاصرة بالمرشدين والسجون والملاحقة والاختفاء، وأن الانتقال بالحركة إلى آفاق النور، والعمل المجتمعي العلني هو أحد أهم أدوات حمايتها ، وهو من باب عدم السقوط في التهلكة .

و- العمل بالضرورات تبيح المحظورات ، ودرء المفسد ، فالبقاء بالسلطة ضرورة لإقامة دولة العدل والمساواة ، ولكن في حال تعذر الوصول إلى هذا الهدف ووقوع محظورات تؤدي إلى هلاك الأنفس والأموال فإن الانسحاب سيؤدي إلى درء مثل هذه المفسد .

الخاتمة

لا يختلف اثنان أن بناء الدولة الحديثة هو على عاتق نخبها السياسية وكما كانت واعية لدور العمل السياسي والحفاظ على مصالح المجتمع كلما نجحت في بناء دولة متماسكة قوامها نظام يعتمد على المؤسسات بقطع النظر عن الأشخاص لهذا نشأت الأحزاب على مختلف أنواعها وتوجهاتها سواء كانت ، أحزاب إيديولوجية أم أحزاب برغماتية ، والمتابع للمشهد السياسي التونسي عبر التاريخ يلاحظ أن النظام التونسي اعتمد على سياسة الحزب الواحد ، سياسة كرست الرأي الواحد وأدت إلى نظام استبدادي قوامه انفراد بالقرار وخدمة المصالح الضيقة لرجال الدولة مما أدى إلى عرقلة بناء تونس الحديثة وازدهارها ، ومناخ من الظلم والقمع انتهى بقيام الثورة التونسية التي كانت من أول مطالبها حل الحزب الحاكم وهو ما تم رغم معارضة بعض رجال النخبة السياسية واليوم تشهد تونس طفرة في ولادة أحزاب سياسية وصلت إلى ١١٦ حزبا أغلبها شكل بعد الثورة وظهرت على السطح تكتلات حزبية وصراعات حملات انتخابية ، وأصبح البعض يرى أن نهضة تونس في حزب النهضة والأخر يعتقد جازما أن تحررها من الاستبداد يكمن في الأحزاب العلمانية في حين يصر الآخر على أن تقدمها هو غاية الحزب التقدمي أو غيره .

إن تونس مقبلة على انتخابات بعد إقرار الدستور الذي شدد على مدنية الدولة وستحدد هوية الدولة بعدها وهنا نكون أمام سيناريوهات محتملة لحركة النهضة أهمها :-

١ - الاشتراك بالانتخابات والفوز بها : إذ قد تذهب الحركة الى تشكيل الحكومة وعدم التفريط بها مهما كلفه الأمر بوصفها استحقاق انتخابي وهو ما قد يعيد المشهد بانسحاب المعارضة وخلق أزمات سياسية لا يمكن للحركة الخروج منها وهو سيناريو مستبعد.

٢ - عدم الاشتراك بالانتخابات : والاكتفاء بالعمل الدعوي وهذا سيؤدي الى تحلل قواعده الجماهيرية وتفتته الى تنظيمات قد تسلك أسلوب العنف وعدم الاعتدال وهو ما سيجر البلاد الى الفوضى التي ستعيد حظر الحركة وإبعادها من المشهد السياسي خصوصا بعد الانقسامات التي أصابت الحركة اثر إعلانها استقالة حكومتها ، وهو مستبعد أيضا.

٣- الاشتراك بالانتخابات والتحالف مع القوى العلمانية وتشكيل حكومة وطنية من التكنوقراط والاكتفاء برئاسة المجلس التأسيسي (البرلمان) للسيطرة على العملية التشريعية وضبط إيقاع عمل العلمانيين وهو يعد أفضل السيناريوهات ، فحزب النهضة يتمتع بطول مراس وتواتر في الانتكاسات على مدى عقود عديدة استطاع من خلالها أن يصوغ خطابا جماهيريا مؤكدا على استرداد الذات ، وظهرت نجاعة الخطاب الجماهيري الإسلامي الحداثي عبر جسور الهوية من قدرته على استرجاع عافيته وعودته لمسرح الأحداث السياسية ، شريطة أن يستعيد قدرته على طمأننة الأحزاب الأخرى التي تشترك معه في السباق الانتخابي .

مصادر البحث :

الكتب والبحوث :

- ١- ابتسام الكتبي وآخرون ، الى أين يذهب العرب - رؤية ٣٠ مفكرا في مستقبل الثورات العربية ،بيروت ، المؤسسة العربية للنشر ٢٠١٢ .
- ٢- احمد برقاي ، مقدمة في التنوير ، دمشق ، دار الفكر ١٩٩٦
- ٢- أنتوني غاندر ، علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ ، ط٤، بيروت ، المؤسسة العربية للترجمة ٢٠٠٥
- ٣- أسامة صالح ، الاقتراب الحذر: هل تعيد الحركات الاسلامية الصاعدة هيكل الدولة العربية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، ملحق مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٨ ابريل ٢٠١٢
- ٤- توفيق المدني ، المعارضة التونسية نشأتها وتطورها ، دمشق ، اتحاد الكتاب العرب ٢٠٠١
- ٥- راشد الغنوشي ، المرأة بين وواقع المسلمين ، المغرب ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ٢٠٠٠
- ٦- راشد الغنوشي ، الحريات العامة في الدولة الاسلامية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣
- ٧- رؤوف عباس ، الجذور التاريخية للحركة الاسلامية - الأبعاد الحركية والنضالية - مجلة المنار العدد ١٨ حزيران ١٩٨٦
- ٨- صلاح الدين الجورشي - وآخرون ، المقدمات النظرية للإسلاميين التقدميين. دار البراق للنشر - تونس - الطبعة الأولى - ١٩٨٩
- ٩- عائشة التايب ، قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢
- ١٠- عبد اللطيف الهرماسي، الحركة الإسلامية في تونس ، المغرب ، بيرم للنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٥
- ١١- علية العلاني ، الإسلاميون التقدميون بتونس ١٩٧٩ - ١٩٩١ ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٦
- ١٢ فايزة سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس - الجزائر .(بدون ذكر دار النشر) ،١٩٨٦
- ١٣- مالك عوني ، محاولة أولية للاقتراب من أبعاد الصعود الإسلامي ومآلاته ، ملحق مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٨ ، ابريل ٢٠١٢

١٤ - محمد بن نصر، حركة النهضة والحكم التونسي، من التطبيع إلى القطيعة، مجلة قراءات سياسية، العددان الثاني والثالث - السنة الأولى ربيع ١٩٩١

١٥ - هشام جعيط ، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٨٤

١٦ - ولاء البحيري ، وأبو الفضل الاستاوي ، الجغرافية المحيرة : كيف تفكر التيارات الإسلامية في معضلة الإطار الإقليمي ، ملحق السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ابريل ٢٠١٢

١٧ - يحي أبو زكريا ، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي الى الغنوشي ، الجزائر، دار بن باديس ١٩٨٧

الانترنت :

١ - الإسلام السياسي وحقيقة الاشتراك بالثورة ، الانترنت : الموقع

www.beinnews.com :

٢ - بووعزيزي سندرورم ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

www.aljazeera.net

٣ - عابد ماهر ، عهد جديد - حركة النهضة والثورة التونسية ، شبكة المعلومات الدولية (

الانترنت) الموقع :

www.globalarabnetwork.com

٤ - السموأل ناجي ، قراءة في نتائج الانتخابات التونسية ، الانترنت ، الحوار المتمدن

٢٠١١/١١/٥

٥ - خبرة المواجهة بين الحركات الإسلامية والنظم السياسية (الانترنت)

www.islamdoor.com